



الاقتصاد العالمي يتباطأ في عام ٢٠٠٧، ولكن النمو يظل قوياً في البلدان النامية  
ضعف سوق الإسكان في الولايات المتحدة عامل رئيسي

نيويورك، ١١ كانون الثاني/يناير: من المتوقع أن يهدأ الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٧ بعد ثلاث سنوات من النمو التاريخي المرتفع وفقاً لتنبؤات الأمم المتحدة الجديدة بشأن الاقتصاد العالمي. ويتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى معدل قدره ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، في تراجع عن نسبة النمو المرتفع غير المسبوق في الناتج العالمي الإجمالي التي بلغت ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ والمقدرة أن تبلغ ٣,٨ في المائة لعام ٢٠٠٦.

ويشكل ضعف سوق الإسكان في الولايات المتحدة أحد العوامل الرئيسية في التباطؤ العالمي، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة السنوي: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠٠٧ الذي صدر اليوم. والمتوقع أن يؤدي هدوء الرواج الإسكاني إلى هبوط الطلب الاستهلاكي وإبطاء عجلة نمو اقتصاد الولايات المتحدة إلى معدل ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وليس الانتعاش الاقتصادي في اليابان وأوروبا من القوة بحيث يحل محل الولايات المتحدة كمحرك لنمو الاقتصاد العالمي.

ورغم ذلك، يقول التقرير «إن الأحوال المالية للشركات الأمريكية صحية ويوجد مجال للتحسن النقدي؛ ومن ثم فليس من الضروري أن تتدهور الحالة الراهنة وتصبح كساداً».

ومع أن النمو كان قوياً على نطاق العالم في العام ٢٠٠٦، لم يؤد هذا إلى انخفاضات ملموسة في معدلات البطالة. وما برح نمو العمالة مخبياً للأمال بصفة خاصة في البلدان النامية، رغم نمو الإنتاج القوي بدرجة غير عادية خلال العام ٢٠٠٦. فقد حققت البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية معدلات نمو في الإنتاج تبلغ ٦,٥ و ٧,٢ في المائة في المتوسط، على التوالي. ويُنتظر أن يظل النمو في البلدان النامية قوياً في عام ٢٠٠٧، ولو مع شيء من الاعتدال: فيبلغ ٥,٩ في المائة للبلدان النامية و ٦,٥ في المائة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

وواصلت اقتصادات شرق آسيا تصدّرها للنمو الاقتصادي في العالم النامي، فسجلت في المتوسط ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. وسجلت الصين معدل نمو يتجاوز ١٠ في المائة. كما كان النمو في جنوب آسيا، وتتصدره الهند، قوياً بحيث بلغت نسبته ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتقول التوقعات إن النمو سيظل قوياً، مع توسع اقتصادات شرق آسيا بنسبة ٧,٥ في المائة في المتوسط وتباطؤها في جنوب آسيا بعض الشيء في عام ٢٠٠٧.

ويظل أداء أقل البلدان نمواً قوياً كذلك بدرجة ملحوظة، حيث اقترب من ٧ في المائة في المتوسط في عام ٢٠٠٦، خاصة في البلدان المنتجة للنفط وغيرها من البلدان المصدرة للمعادن التي تستفيد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ومن المتوقع أن يظل النمو في هذه البلدان بنفس القوة في عام ٢٠٠٧.

أما النمو في أوروبا، الذي فاق التوقعات في عام ٢٠٠٦، فمن المتوقع أن تهدأ سرعته إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، وفي اليابان التي شهدت نمواً قوياً كذلك في عام ٢٠٠٦ يُنتظر أن تبطئ عجلته إلى ما دون ٢ في المائة خلال عام ٢٠٠٧.

وطرأت على عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة زيادة أخرى ليقرب من ٩٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وحققت البلدان الرئيسية المصدرة للنفط فوائض في المقابل توازي نحو ثلثي هذا العجز، كما حققت البلدان الآسيوية وغيرها من البلدان النامية فوائض كبيرة في المدخرات توازن العجز في الولايات المتحدة. غير أن سيناريو خط الأساس الذي وضعته الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧ يتنبأ بتضييق فجوة هذه التفاوتات العالمية إلى حد ما، وذلك لأن التباطؤ في النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة واعتدال أسعار النفط سيؤديان إلى انخفاض في فاتورة استيراد أكبر اقتصاد في العالم. وفي الوقت ذاته، من شأن استمرار الهبوط المتوقع في سعر الدولار أن ينشط الصادرات ويكبح جماح الطلب على الواردات.

ورغم ذلك، يحذر التقرير من أن خطر التسوية غير المنتظمة لهذه الاختلالات المالية ما زال قائماً. ونتيجة لاستمرار العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة واتساعه، فقد بلغت مديونيتها درجة من العمق تدفع إلى الشك بشكل أكثر جدية في إمكانية استمرار مجموعة الاختلالات العالمية الراهنة، كما أن الثقة العالمية في الدولار بوصفه عملة الاحتياطي الرئيسية في العالم يمكن أن تنحسر بسرعة. ومن شأن الهبوط الحاد للدولار أن يزيد من الافتقار إلى اليقين لدى أوساط المستثمرين الدوليين وقد يؤدي لارتباك الأسواق المالية. ومن المحتمل أن تكون البلدان النامية أشد البلدان معاناة نتيجة لزيادة التقلب في المناخ الاقتصادي الدولي والنقص في انتعاشه الناجمين عن تسوية من هذا القبيل في حال حدوثها.

ويحذر تقرير الأمم المتحدة كذلك من إمكانية حدوث تدهور أكثر عنفاً في الاقتصاد العالمي إذا اشتدت حدة الانهيار في أسعار المنازل بالولايات المتحدة وبلغت نسبتها ١٥ في المائة مثلاً. ويقول التقرير إن مثل هذا الهبوط من شأنه ألا يقتصر على إبطاء النمو في الولايات المتحدة إلى معدل أقل من ١ في المائة في عام ٢٠٠٧ فحسب بل سيقطع نمو الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة لا تقل عن نقطة مئوية واحدة. وقد يسبب هذا الهبوط في أسعار المنازل أزمة في أسواق الرهونات العقارية ويبدأ سلسلة من التعديلات الانكماشية في الاختلالات العالمية، مما يعزز خطر حدوث اضطراب كبير في الأسواق المالية.

ويدعو تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠٠٧ إلى الاتساق في العمل على وضع سياسات الاقتصاد الكلي لتجنب حدوث تسوية غير منتظمة ولبعث الثقة في استقرار الأسواق المالية وأسواق الصرف الأجنبي. ويشير التقرير إلى وجود ضرورة ملحة لإعادة التركيز على الأهداف في مواقف سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية التي لا تتناسب مع التعامل الملائم للاختلالات العالمية.

ويقترح التقرير إنشاء آلية جديدة للمشاورات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مواقف وأهداف منسقة لسياسات الاقتصاد الكلي ترمي للحد من الاختلالات، مع تجنب حدوث كساد عالمي. ويمكن أن تشكل هذه المبادرة بديلاً مقبولاً ولو أنه ليس الأفضل في غياب أي تغييرات أخرى أكثر عمقاً على النظام النقدي والمالي العالمي. ومن شأن هذا الاتفاق أن يزيد المدخرات والصادرات ويخفض دين الولايات المتحدة، وأن يعزز الطلب المحلي في البلدان الدانة الرئيسية، خاصة في اليابان، وآسيا النامية والبلدان المنتجة للنفط الرئيسية.

ويقول تقرير الأمم المتحدة إن المنابر الحالية ذات العضوية المحدودة من قبيل مجموعة الثمانية وغيرها من محافل المناقشة غير ملائمة للتوصل إلى اتفاق على تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بشأن الاختلالات العالمية. وهو يقترح لذلك إنشاء آلية دولية للتشاور تشمل وسيطاً خارجياً مثل صندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد على إدرار توافق في الآراء بشأن طبيعة المشاكل الحالية ومداهها. وينبغي لهذه المشاورات أن تشرك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، ومن ثم أن تشمل تمثيلاً عادلاً للبلدان النامية.

لإجراء مقابلات أو للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بقسم التنمية في إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة من خلال نيوتن كانهيمما Newton Kanhema، ٥٦٠٢-٩٦٣-٢١٢-١، بريد إلكتروني [kanhema@un.org](mailto:kanhema@un.org)، أو أويسكا تشاكراباتي Oisika Chakrabati، ٦٦١٦-٩٦٣-٢١٢، بريد إلكتروني [chakrarti@un.org](mailto:chakrarti@un.org).

يصدر تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في بداية كل عام عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا).

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠٠٧ (رقم المبيعات E.٠٦.II.C.٢، رقم الكتاب الدولي ISBN ٩٢-١-١٠٩١٥٠-١) من منشورات الأمم المتحدة، United Nations Publications, Two UN Plaza, Room DC٢, ٨٥٣, New York, NY, USA ١٠٠١٧ Dept. PRES, هاتف ٩٦٤٦-٢٥٣-٨٠٠ أو ٨٣٠٢-٩٦٣-٢١٢-١، فاكس ٣٤٨٩-٩٦٣-٢١٢-١؛ بريد إلكتروني: [publications@un.org](mailto:publications@un.org)؛ أو قسم المبيعات والتجارة، Section des Ventes et Commercialisation, Bureau E-٤, ١٢١١-CH, Geneva, Switzerland, هاتف: ٢٦١٤-٩١٧-٢٢-٤١، فاكس: ٠٠٢٧-٩١٧-٢٢-٤١، بريد إلكتروني: [unpubli@unog-ch](mailto:unpubli@unog-ch)؛ الموقع على الإنترنت: <http://www.un.org/publications>